

تقرير

هك يخوض الرئيسات معركة النسبية

ترقبوا خلافاً جديداً في مجلس الوزراء. سيحلّ النائب وليد جنبلاط محل العماد ميشال عون في الهجوم على الرئيس نجيب ميقاتي هذه المرة، والوزير غازي العريضي محل الوزير جبران باسيل في تنكيد رئيس الجمهورية. عنوان المرحلة: النسبية

غسان سمود

لم يبق للنسبية أحد يذكر بوجوب اعتمادها في قانون الانتخابات، أو أقله يتحدث عنها إلا... وزير الداخلية مروان شربل. ففي ظل انشغال الناشطين في ما يعرف بالمجتمع المدني والقوى العلمانية بالقضايا الكبيرة التي تبدأ بـ«إسقاط النظام الطائفي» وتنتهي عنده، وتسلي القوى السياسية باقتراح قانون اللقاء الأوثونوكسي، تراجع في الأشهر القليلة الماضية الحديث عن النسبية، حتى إن مجلس الوزراء نفسه نسي أنه كان يناقش القانون النسبي



جنبلاط يستعد لمنع القانون النسبي وتوقع خلاف مع سليمان وميقاتي



الذي تقدم به شربل، قبل أن تدهم الخلافات وزراءه. كان لا بد إذًا، يقول وزير الداخلية من رفع صوت المطالبة بإقرار النسبية مجدداً.

يجيب معاليه بنفسه على هاتفه ظهر الأحد - خلافاً لمعظم الوزراء الذين تتعذر مكالمتهم، حتى في أيام العمل وبعد المرور بعدة مرافقين - ليمنح رئيس الجمهورية وسام المطالبة بإقرار النسبية، ملمحاً إلى رغبة الرئيس في أن «يتوج عهده بإقرار النظام النسبي، مع ما يستتبع ذلك من تغيير في العملية الانتخابية ونتائجها، وإصلاح للحياة السياسية برمتها»، علماً بأن عودة النسبية إلى الواجهة تعيد شربل أيضاً الذي لا يملك في حقيقته الوزارية ملفاً يمكنه من لعب دور قيادي في مجلس الوزراء غير قانون الانتخابات. ويضاف إلى سليمان وشربل، الرئيس نجيب ميقاتي أيضاً الذي طلب من الوزراء في الجلسة الحكومية الأخيرة يوم الأربعاء الماضي تحمل مسؤولياتهم على هذا الصعيد، مردداً ما حرفيته: «أنا شخصياً أحتاج إلى أن أعرف من الآن وفق أي قانون ستجرى الانتخابات، لذا، عليكم أن تحددوا موقفكم لأبني على الشيء مقتضاه».

وهكذا، عقد اجتماع السبت في قصر بعدا بمشاركة رئيسي الجمهورية والحكومة، إضافة إلى شربل والوزيرين السابقين زياد بارود وخليل الهراوي ومستشاري الرئيس ناجي أبي عاصي، أنطوان شقير وإيلي عساف، وحرص سليمان، بحسب أحد المجتمعين، على إعلامهم بوجوب إبعاد مضمون اللقاء عن الإعلام، فلم تلتقط مثلاً الصورة التقليدية لمعظم اجتماعات بعدا، واقتصرت التسريبات على موقف مقتضب لوزير الداخلية أكد فيه الانسجام بين رئيسي الحكومة والجمهورية في ما يخص النسبية. فيما أكد أحد الوزيرين السابقين اللذين شاركا في اللقاء اتفاق الحاضرين على وجوب إشارة الملف مجدداً في مجلس

العمل عند نقطة واحدة: إشارة قضية النسبية مجدداً في مجلس الوزراء. وبحسب مروان شربل، ناقشت الحكومة ثلاث مرات حتى الآن القانون النسبي الذي تقدم به، كانت أولاها في تشرين الثاني 2011، ثابته في كانون الأول من العام نفسه، وثالثتها مطلع عام

الوزراء، وبالتالي إدراجه على جدول الأعمال في أول جلسة تعقدها الحكومة بعد عيد الفصح. بعد ذلك، عرض شربل، بارود، الهراوي، شقير وعساف الخيارات المتاحة والاحتمالات المتوافرة على هذا الصعيد، من دون التوصل إلى نقاط نهائية أو واضحة، لتنتهي خطة

شربل: إذا أفنعتني أحدهم بقانون أفضل من النسبية فسأمنى معه وإلا... (ارشيف - هيثم الموسوي)



تقرير

تقرير

... ورأي آخر: سليمان وميقاتي يريدان التوافق

نائر غندور

تضع مصادر القصر الجمهوري اللقاء الذي جمع رئيسي الجمهورية والحكومة، بحضور وزير الداخلية الحالي مروان شربل، والوزير السابق زياد بارود، والوزير السابق خليل الهراوي في خانة الإطلاع على اقتراحات القوانين التي قدمت إلى الرئاسة الأولى والثالثة ووزارة الداخلية حول قانون الانتخابات.

تقول هذه المصادر إن الأجواء في الجلسات الأخيرة لمجلس الوزراء لم تكن مشجعة تجاه النسبية، ولذلك فإن الرئيسين ووزير الداخلية قرروا التلاقي بهدف بحث كل الاقتراحات المقدمة من شخصيات وأحزاب وأكاديميين، وبالتالي فإنه عند عرض أي من هذه الاقتراحات على طاولة مجلس الوزراء يكون هؤلاء مطلعين على ما يعرض.

هذا ما تقوله المصادر الرسمية. أما بحسب مطلعين، فإن الرئيس ميشال سليمان يريد تحريك موضوع قانون الانتخابات تحديداً بعد الانتهاء من قطع الحساب. وهو يعتقد أنه قام بواجبه مع الرئيس ميقاتي والوزير شربل عندما

طرح على الحكومة مشروع قانون للانتخابات. ولذلك يريد سليمان وضع القوى السياسية تحت مسؤولياتها لجهة تحديد موقفها من القانون وعدم الاكتفاء بالرفض، بل يعتقد بأن عليها المبادرة وطرح أفكارها.

ويضيف المطلعون على أجواء اللقاء إن هناك غياباً للإجماع على النسبية، وإن سليمان وميقاتي لا يريدان إقرار قانون انتخاب بالنصف زائد واحد، لذلك «فلترتأح القوى السياسية، فنحن لسنا في معركة كسر عظم» لأن قانون الانتخابات يقر عادة «بالتوافق بين الموالاة والمعارضة».

ومن نتائج الاجتماع إعادة ملف قانون الانتخابات إلى يدي وزير الداخلية السابق، زياد بارود، الذي يتواصل مع المرجعيات المؤثرة في الملف. فهو عضو اللجنة المصغرة المنبثقة عن اجتماع بكركي المسيحي، ويحظى باحترام البطريك بشارة الراعي. كما أن علاقته بالنائب ميشال عون تحسنت كثيراً عن مرحلة توليه وزارة الداخلية، إضافة إلى نيته ثقة رئيسي الجمهورية والحكومة، وهو كان جزءاً من لجنة الوزير فؤاد

بطرس، لذلك فإنه يستطيع لعب دور محرك النقاش.

هذا في شكل الاجتماع، أما في المعطيات السياسية المتوافرة، فإن القناعة المتوافرة لدى الجميع هي أن هناك رفضاً مطلقاً للنسبية عند تيار «المستقبل» والنائب وليد جنبلاط. ويضاف إليهما «القوات اللبنانية» لكونها لن تخرج عن تحالفها مع المستقبل؛ رغم أن النسبية تناسب «القوات» كثيراً. كما أن حزب الكتائب في وضع لا يحسد عليه في هذا المجال، فهو من جهة يريد الحفاظ على علاقته مع بكركي التي أبلغت الجميع رفضها قانون الستين. وهو من جهة ثانية لا يريد كسر العلاقة مع «المستقبل» و«القوات»، بالإضافة إلى أن النائب نديم الجميل أبلغ قيادة حزبه بأنه سيصوّت ضد مشروع النسبية، فيما لو قرر حزبه السير بهذا المشروع.

لذلك يطرح ميقاتي، ويبدو أن سليمان يسانده، العودة إلى مشروع لجنة الوزير السابق فؤاد بطرس، أي قانون يعتمد على نظام مركب أكثرى ونسبي. ويقول مقربون من الرئيسين إن الرئيس فؤاد السنورة والنائب جنبلاط يقبلان بقانون

كهذا. لكن جنبلاط يرفض التعبير عن موقفه في اتصال مع «الأخبار»، مشيراً إلى أنه لم يطلع على مشروع بطرس ولا أحد فاتحه بموضوع قانون الانتخابات الأسبوع الماضي، بل إن الشغل الشاغل كان موضوع الدواخر.

لكن اللات في الخطاب غير المعلن لسليمان وميقاتي هو أن ربط الطرفين إقرار قانون الانتخابات بالتوافق بين الموالاة والمعارضة يعدّ إغلاقاً للباب أمام أي تعديل على قانون الانتخاب كون هذا التوافق من المستحيلات. فتتبارح المستقبل يرى في اعتماد النسبية خسارة احتكاره النيابي لطائفة باكملها. في المقابل، فإن فريق الثامن من آذار يدرك حجم الخسائر الذي سيطاوله فيما لو استمر قانون الستين.

المثير، أن هناك من يقول في قصر بعدا إذا أرادت القوى السياسية الحفاظ على قانون الستين فعليها تحمل المسؤولية، لا رئيس الجمهورية الذي تعهد في خطاب القسم بتغيير القانون؛ أما رئيس الحكومة فموقفه رهن قراره خوض الانتخابات، مع ميل واضح إلى هذا الاتجاه.

الشوف، ساحة

فراس الشوفي

حطّ الصراع الدولي على أرض الشوف. الناي بالنفس ليس موجوداً على ضفتي المختارة - الجاهلية. النائب وليد جنبلاط استضاف قمة عربية مصغرة، والوزير السابق وثام وهاب حوّل الجاهلية إلى قمة ملحقة بقمة نيودلهي لدول البريكس حضرها السفير السوري علي عبد الكريم علي، وتخلّف عنها السفير الهندي بالصدفة والسفير الإيراني بسبب انشغاله بزيارة مساعد وزير الخارجية الإيراني إلى بيروت. جنبلاط لعب أوراقه «صولد» ضدّ النظام السوري والرئيس بشار الأسد. ذهب بعيداً عن موقف أغلبية الدروز في لبنان وسوريا وفلسطين والأردن، الذين يعلنون مواقف واضحة من الأزمة السورية والارتباط بمحور المقاومة في المنطقة، ولا سيما المشايخ. على الأقل لم يقترب من موقف المرجعيتين الروحيتين في لبنان الشيخ أبو محمد جواد ولي الدين والشيخ أمين الصايغ بالدعوة إلى الحوار بدل «التعسكر». وقف قبل يومين أمام سفراء دول الاعتدال العربي وأسمعهم ما أتوا لأجله: «هناك ظلم في فلسطين، إنما ثمة ظلم أقطع بكثير في سوريا». «المقلب الآخر من جبل الشيخ» لا يسمع وليد بك. حتى ولو طرح